

ترسيخ المشاركة العامة في عمل البرلمان: نسخة موجزة

مقدمة ومعلومات أساسية

1. في بداية الجلسة 6 جرى التوسع في اسم لجنة الالتماسات العامة لتتضمن مشاركة المواطنين.
2. وافقت اللجنة في فبراير 2022 على أن تعكس مهامها الجديدة بإجراء استقصاء في الطريقة التي يجب أن يرسخ بها البرلمان الاسكتلندي مشاركة المواطنين (بما في ذلك المشاركة التشاورية) باعتبار هذا جزءًا من عمله.
3. وجمعنا معلومات بالعديد من الطرق المختلفة:

- الاستماع إلى الخبراء في مشاركة تشاورية ديمقراطية وبرلمانية
 - الاستماع إلى فريق عامل بالحكومة الاسكتلندية بشأن الديمقراطية التشاركية والتشاورية، وإلى وزير الحكومة الاسكتلندية للشؤون البرلمانية
 - إجراء مسحين عامين تبيعهما جلسات مع 10 مجموعات استطلاع رأي من الجماعات ذات التمثيل المنخفض في عمل البرلمان.
 - تشكيل هيئة من المواطنين المختارين بصورة عشوائية - هيئة المواطنين المعنية بالمشاركة - للنظر في الطريقة التي يضمن بها البرلمان أن تؤثر الآراء والمجموعات المحلية المتنوعة على عمله من جميع أنحاء اسكتلندا
 - إجراء تشاور عام للمساعدة على ترتيب توصيات الهيئة في أولويات، مدعوماً بجلسات تعميمية مع الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص الذين يعانون من التوحد
 - التشاور مع أعضاء البرلمان الاسكتلندي وموظفيهم، وموظفي البرلمان
 - عقد زيارات واجتماعات مع البرلمان الأيرلندي، ومجلس مدينة باريس وبرلمان بروكسل الناطق بالفرنسية، من أجل التعرف على مجالس المواطنين لديهم.
4. تشكيل هيئة المواطنين وإرسال خطابات دعوة إلى مجموعة عشوائية من الأسر عددها 4,800 أسرة على مستوى اسكتلندا. اخترنا من الإجابات عينة من الأشخاص من جميع أنحاء اسكتلندا الذين يمثلون بدرجة كبيرة القطاعات السكانية الاسكتلندية مع الأخذ في الاعتبار السن والنوع والعرقية والإعاقة والتعليم. تمكّن 19 شخصاً من 24 شخصاً مدعواً من المشاركة.
 5. غُطّيت نفقات السفر والإقامة لأعضاء الهيئة، ودُفع لهم 330 جنيه استرليني مقابل وقتهم والتزامهم، وقُدّم لهم تدريب في تكنولوجيا المعلومات والدعم اللازم. وعملوا معاً أكثر من 32 ساعة على مدار عطلتي نهاية أسبوع، وثلاث جلسات عبر الإنترنت في أكتوبر ونوفمبر 2022
 6. استمعت الهيئة إلى قطاع كبيرة من الأشخاص، من بينهم أعضاء البرلمان الاسكتلندي، وأفراد من الجمهور الذين منعتهم حواجز من المشاركة، والعلماء السياسيون، والأكاديميون، والمنظمات المجتمعية.
 7. في نهاية العملية، قدمت الهيئة 17 توصية لتحسين الطريقة التي يتواصل بها البرلمان مع الناس في اسكتلندا. ونُشرت هذه التوصيات في تقرير اللجنة المرحلي 16 ديسمبر 2021 استمعت اللجنة إلى الأدلة المقدمة من بعض أعضاء الهيئة في 14 ديسمبر 2022، وشجّعنا تشجيعاً كبيراً على الاستماع لآرائهم الإيجابية عن تجربتهم

الجنة مشاركة المواطنين والالتماسات العامة، التقرير الثاني، 2022 (الجلسة 6)، المشاركة العامة في البرلمان الاسكتلندي، متاحة على: [Public Participation in the Scottish Parliament \(azureedge.net\)](https://publicparticipation.scot.nhs.uk/)

8. لأغراض ذات صلة بهذا التقرير، جمعنا التوصيات السبعة عشرة للهيئة في المحاور السبعة التالية:

المحور 1: إضفاء الصبغة المؤسسية للديمقراطية التشاورية

- التوصية 7 للهيئة: تشريع الديمقراطية التشاورية
- التوصية 8 للهيئة: بناء قاعدة قوية من الأدلة للديمقراطية التشاورية.
- التوصية 9 للهيئة: توفير الدعم على مستوى الأحزاب من أجل الديمقراطية التشاورية

المحور 2: زيادة المشاركة المجتمعية

- التوصية 1 للهيئة: رفع الحواجز أمام المشاركة
- التوصية 2 للهيئة: خلق فرص للناس للاستفادة من تجربتهم المعاشة وإطلاع الآخرين عليها من أجل التواصل بشأن المسائل التي يهتمون بها.
- التوصية 5 للهيئة: ضمان ألا يستثنى تواصل أعضاء البرلمان الاسكتلندي مع المجتمعات المحلية أشخاصا من جماعات من خارج المجتمعات المحلية.

المحور 3: التوعية للبرلمان الاسكتلندي

- التوصية 3 للهيئة: التوعية للشؤون البرلمانية بلغة بسيطة وشفافة تتضمن وسائل بصرية.
- التوصية 15 للهيئة: الاستعانة بوسائل الإعلام والوثائقيات والأفلام القصيرة لإبراز النجاحات التي حققها البرلمان وقصص مشاركته من واقع الحياة.
- التوصية 16 للهيئة: يجب أن يدير البرلمان حملة إعلامية عامة توضح دور البرلمان الاسكتلندي.

المحور 4: تحسين عملية التشاور

- التوصية 6 للهيئة: إنشاء نظام مثل صفحة على الويب يمكن أن يسجل الأشخاص أسماءهم فيها ويحاطون علما بفرص مشاركتهم
- التوصية 12 للهيئة: تحديد موعد نهائي من 9 أشهر كقاعدة عامة لجمع الآراء حول نتيجة أي مشاركة.

المحور 5: نقل البرلمان إلى حيث يكون الناس

- التوصية 4 للهيئة: يجب أن يختبر البرلمان الأساليب اللازمة للاستعانة بمراكز المشاركة/المعلومات الإقليمية و/أو بمعرض متنقل أو وحدة متنقلة.
- التوصية 11 للهيئة: إجراء تحليل للتكاليف والفوائد للبرلمان نفسه أو لاجتماع اللجان خارج هوليرود Holyrood، ومقارنة ذلك بما يلي: (أ) توفير مزيد من الدعم والدعوات المحددة لأشخاص معينين للحضور إلى هوليرود، و(ب) الرجوع إلى الأيام الأصلية لجلسات البرلمان.

المحور 6: التعليم

- التوصية 17 للهيئة: يجب أن يُجري البرلمان استقصاء في العلاقة بين أهداف المنهج التعليمي الحالي والبرلمان.

المحور 7: ترسيخ الثقة في البرلمان

- التوصية 10 للهيئة: تشكيل هيئة أهلية محددة لمناقشة قواعد سلوك أعضاء البرلمان الاسكتلندي.
- التوصية 13 للهيئة: منح رئيس البرلمان سلطة إجبار أعضاء البرلمان الاسكتلندي على الإجابة على كل الأسئلة المطروحة.
- التوصية 14 للهيئة: تحديد وقت معين في غرفة النقاش لطرح الأسئلة الفردية من الجمهور.

المحور 1: إضفاء الصبغة المؤسسية للديمقراطية التشاورية

9. نوصي بأن يلزم البرلمان نفسه بتعزيز ترسيخ الديمقراطية التشاورية في نطاق وظيفته التدقيقية.

10. كما نقر بالمجهود الضخم الذي تبذله الحكومة الاسكتلندية والتزامها الواضح، من خلال هيئات المواطنين التي تديرها بالفعل والعمل الذي تنجزه فرقها العاملة بشأن إضفاء الصبغة المؤسسية على الديمقراطية التشاركية والتشاورية. ندعم الحكومة في نهوضها بهذا العمل، إيماناً بقدرتها على استخدام الديمقراطية التشاركية لمعالجة بعض القضايا المهمة التي تواجهها البلاد ككل. المبادرات الحكومية في البلدان الأخرى مستقر العمل بها، وحققت في أحيان كثيرة نتائج قيمة، ولا نرغب في أن تتخلف اسكتلندا عن الركب.

11. ترك فينا كل نموذج من النماذج التي درسناها في إيرلندا وباريس وبروكسل انطبعا قويا من جوانب معينة، إلا أن كل نموذج منها له عيوبه ومحدودياته. كما أدهشنا مدى تأثير كل نموذج بالسياسة والأولويات في إعدادة. لعل أهم درس خرجنا به من زيارتنا هو أنه لا يوجد نموذج مثالي يمكن محاكاته، وأن كلا من الحكومة الاسكتلندية والبرلمان الاسكتلندي يجب أن يقتطعا الوقت لإعداد نماذجها الخاصة التي تُكَيَّف بناءً على احتياجات اسكتلندا وظروفها.

المبادئ

12. وجهة نظرنا هي أن التدقيق والديمقراطية التمثيلية يمكن تعزيزها وتحسينها باستخدام نماذج تشاورية. ويمكن أن توجّه وفق مبادئ رئيسية، بدلا من بنائها على أطر ثابتة في هذه المرحلة. وبالتركيز على هذا النهج، تعتقد اللجنة أن أعضاء البرلمان الاسكتلندي والجمهور سيتمكنون من فهم ووضع ثققتهم في استعانة البرلمان بنهج الديمقراطية التشاركية.

13. وفيما يلي المبادئ التي نوصي بها:

- الديمقراطية التشاركية يجب أن تكمل النموذج القائم للديمقراطية التمثيلية وأن تُستخدم من أجل تعزيز عملية التدقيق.
- الطريقة التي تُستخدم بها الأساليب التشاركية، بدءا بتعيين المشاركين المختارين ووصولاً للإبلاغ وتقديم الآراء، يجب أن تكون شفافة وخاضعة لإطار حوكمة ومحاسبة.
- الأساليب التشاركية المستخدمة يجب أن تكون نسبية وذات صلة بالموضوع ونطاق التدقيق.
- يجب أن يحصل المشاركون في الديمقراطية التشاركية على الدعم والتمكين والآراء التعقيبية بشأن طريقة استخدام توصياتهم.

العملية والمدة الزمنية

14. هدفنا من هذا التقرير تشجيع البرلمان في رحلة عمله، على مدار باقي هذه الجلسة، على جعل الديمقراطية التشاركية جزءاً روتينياً من الطريقة التي يدقق بها عمل الحكومة الاسكتلندية.

15. ووصولاً لذلك، نوصي بتبني نهج ذي إطار يُستخدم فيه نظام للحوكمة والمحاسبة لدعم تقديم نماذج مختلفة من النشاط التشاركي. وهذا يجنب الحاجة إلى التقرير بشأن أي نموذج محدد في مرحلة مبكرة، في الوقت الذي تُوفّر فيه مساحة وإطار يمكن في نطاقهما أن تُختبر وتُقيّم نماذج مختلفة.

16. والعناصر الأساسية لهذا الإطار موجودة بالفعل: استراتيجية المشاركة العامة للبرلمان، وميزانية متفق عليها لباقي الجلسات، وموارد داخلية قائمة فعليا - ألا وهي الفريق المعني بالمشاركة والمجتمعات المحلية.

17. كما نرى دوراً إشرافياً لهذه اللجنة بالعمل مع اللجان المعنية وفريق المجتمعين. ونوصي تحديداً بتنظيم هئتين أخريين للمواطنين (أو "هيئة أهلية") من الآن وحتى بداية/منتصف 2025 - بعبارة أخرى هيئة معنية بالتدقيق في مرحلة ما بعد التشريع (النظر في قانون البرلمان بعد مرور بضعة أعوام للتحقق من مدى فعاليته)، وهيئة معنية بموضوع يتصل بالمصلحة العامة. ونهدف بعد ذلك إلى نشر مخطط لاستخدام البرلمان للديمقراطية التشاركية وعرضه للنقاش في البرلمان بحلول منتصف/أخر 2025، وذلك من بداية الجلسة 7 (أي اعتباراً من مايو 2026).

18. لا نوصي حالياً بتشكيل هيئة مواطنين دائمة - بعبارة أخرى، هيئة ممتدة وقائمة لبعض الوقت تنظر في مجموعة من الموضوعات التي تختار بعضها بنفسها. ونفضل البدء بتحديد موضوعات الاستقصاء، ثم تشكيل هيئات مؤقتة معينة للنظر في كل موضوع ومعالجته. وفيما يتعلق بالهيئات التي تبادر بتشكيلها الحكومة، نوصي بأن تحدد مقدماً الأحزاب الحكومية التي تتطلع للمشاركة في هذه الهيئات موضوعات ملائمة وأن تضمنها في برامجها الحزبية الانتخابية.

19. وعلى الرغم من أن تشكيل هيئة أكبر بعدد أعضاء يصل إلى 100 عضو قد تكون ملائمة للهيئات الحكومية، فإننا نتوقع أن يستخدم البرلمان عادةً هيئات أصغر، ربما تتكون من 20 إلى 30 عضو من المواطنين فقط. ومع ذلك، فإننا نرى أن على الهيئات أن تفكر دائماً في إشراك أعضاء البرلمان الاسكتلندي ببعض الطرق المحدودة، ربما بتوجيه الدعوة لهم للجلوس في جلسة نقاش في نقطة مناسبة تنتصف مدة الجلسة.

20. ومن الفوائد المتوقعة للديمقراطية التشاورية هي أنها تجمع في قلب العملية أولئك الذين يعيشون خارج "فقاعة هوليرود". ومن ثم يجب أن يبدأ أي نموذج معقول للديمقراطية التشاورية بعملية محكمة لاختيار المشاركين الذين (في مجموعهم) يمثلون المجتمع الاسكتلندي الأوسع نطاقاً. ونعتقد أن أي هيئة تمثيلية أيا كان حجمها يجب أن تتكون نما يلي:

- خليط يتساوي فيه إلى أقرب حد عدد الرجال والنساء
- نطاق من الأعمار المختلفة (16 سنة هو الحد الأدنى للعمر)
- خليط من الفئات وفقاً للدخل والوضع الوظيفي (بما في ذلك الفئات غير العاملة والمتقاعدة) و/أو مستوى التعليم.
- مساحة جغرافية معقولة تغطي المناطق الرئيسية في اسكتلندا بنسبة تقريبية للسكان، ولكن يجب أن تتضمن كذلك خليطاً من الذين يعيشون في المدن أو البلدات، وفي المجتمعات المحلية أو المناطق الريفية الأصغر.

21. قد تضاف أمور أخرى، حسب الموضوع ذي الصلة - مثل العنصر/العرق، والصحة والإعاقة، وسواء كانوا متزوجين/عازبين ويتحملون مسؤولية رعاية أشخاص أخرى. نقبل حجة أن الأقليات الأصغر قد يبالغ في تمثيلها أحياناً عن عمد.

22. بالإضافة إلى دفع مقابل للمشاركين عن تكاليف السفر والإقامة، يجب أن يقدم البرلمان إليهم مقابلاً معقولاً لمشاركتهم وتقديرًا لوقتهم والتزامهم.

23. ومن المرجح أن تتطلب أساليب العمل للهيئات جلسات تعريفية أولية: خليط من الجلسات بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت، وخليط من مجموعات تضم كل أعضاء الهيئة (كامل الهيئة) وأخرى مقسمة إلى مجموعات أصغر، وعروض من الخبراء، ومناقشات ميسرة بشأن النتائج المستخلصة الممكنة، ودعم الموظفين العملي طوال الجلسات لتدوين الملاحظات والمساعدة في الصياغة.

24. ويجب أن يقدم البرلمان إجابة متأنية، عادةً في خلال 9 أشهر، على كل توصيات الهيئة. وهذا يجمع ما بين لياقة التعامل مع المشاركين وطريقة بناء الثقة في استخدام الهيئات بصورة أعم. كما أن دعوة أعضاء الهيئة لتقديم آرائهم بشأن تجربة مشاركتهم من الممارسات المفيدة. ويجب أن تناقش غرفة البرلمان أي جزء من عمل التدقيق، الذي يكون مهماً بالقدر الذي يجعله جديراً بمساهمة الهيئة الأهلية، وأن يُدعى أعضاء الهيئة بشكل روتيني للحضور (وتغطية أي تكاليف للسفر والإقامة).

25. وفي حين أننا نؤيد التوصية 7 للبرلمان بدرجة كبيرة، فإننا لا نؤيد في هذه المرحلة الدعوة لوضع إطار عمل للديمقراطية التشاورية في شكل تشريع. فالتشريع إجراء مركب ويتطلب موارد مكثفة؛ لذا فإننا غير مقتنعين بضرورته، وقد يكون إجراءً غير مرن.

26. نوافق على التوصيتين 8 و9. نحن ملتزمون بنهج تدريجي مبني على أدلة مبنية على أفضل النتائج المتحققة، وتقييم أثر عمل كل هيئة. كما أننا ندرك أهمية بناء الدعم على مستوى الأحزاب السياسية من أجل الديمقراطية التشاورية.

المحور 2: زيادة المشاركة المجتمعية

27. يحدد النموذج التقليدي للتدقيق البرلماني أولوية وجهات نظر الأشخاص الذين كونوا بالفعل فكرة عن عمل البرلمان واكتسبوا مهارات ووصلوا إلى موارد للمشاركة الفعالة في عمله. فالعديد من الناس مهمشون أو مهملون في الواقع العملي؛ إما لأنهم لا يعلمون بفرصة المشاركة، أو لأن ظروفهم تجعل من الصعب عليهم المشاركة.

28. ونؤيد العمل الذي أنجز بالفعل والجاري إنجازه لمعالجة هذا الأمر - بوسائل منها استراتيجية المشاركة العامة للبرلمان، والطريقة التي أصبح بها جهد المشاركة الاستباقية عنصرا روتينيا في استقصاءات اللجنة. ولكن يجب أن يبذل البرلمان المزيد، ليس فقط لتيسير مشاركة المتحمسين بالفعل لعرض وجهات نظرهم أو تجربتهم، وإنما للوصول إلى العديد من الآخرين الذين لا يرون حاليا أي سبب للمشاركة، أو الذين يفترضون أن ما سيقولونه لن يلقى أذانا صاغية.

29. واللجنة ترحب تحديدا بإجراز تقدم بشأن:

- استراتيجية المشاركة والتنوع والشمول التي يقوم على إعدادها فريق المجتمعين (فريق مكون من المجتمعين باللجنة)
- فريق عامل معني باستخدام لغات وصيغ مختلفة لزيادة إمكانية التواصل
- سياسات البرلمان بشأن دفع مقابل للمشاركة، ومعها مراجعة للطريقة التي تُخطر بها اللجان الشهود بالمبالغ المتاحة لذلك.
- طريقة مراقبة البرلمان للتنوع بين الشهود، بما في ذلك الموازنة بين الشهود ذوي الخبرة المعاشة والخبراء.
- إعداد أساليب لكتابة التقارير تستفيد بصورة أفضل من الأدلة المجمعة من خارج اجتماعات اللجان الرسمية
- مراجعة للإقصاء الرقمي
- استفادة أكبر من "هيئات التجربة المعاشة" بما في ذلك الأخذ في الاعتبار تدابير السلامة والاستعانة بأساليب مبنية على معرفة التعامل مع الصدمات النفسية
- النظر فيما إذا كانت الجماعات الممثلة لمختلف الأحزاب لديها إمكانية ملائمة للوصول إلى موارد البرلمان، وكيف أن عمله قد يكون مرتبطا بصورة أفضل بعمل تدقيق اللجان.

30. تؤيد اللجنة بصورة عامة توصيات الهيئة المجمع تحت هذا المحور.

المحور 3: التوعية للبرلمان الاسكتلندي

31. ترحب اللجنة بالعمل الجاري تنفيذه من جانب موظفي البرلمان لإعداد المعلومات التي يوفرها البرلمان، وإتاحتها وتوثيق صلتها بقطاع عريض من المستخدمين.

32. نوصي بطرح مناقشة مع منظمات أخرى (مثل اللجنة الانتخابية، والحكومة المحلية والشركاء المجتمعين) حول الأساليب المنسقة للتواصل بشأن تقسيم الأدوار (بما فيها أدوار أعضاء البرلمان الاسكتلندي المختلفة، وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس المحلية والفرق بين البرلمان الاسكتلندي والحكومة الاسكتلندية).

33. وقد تقوم اللجان بمزيد من الخطوات لتبادل نتائج عمل التدقيق، بوسائل تشمل إعداد تقارير يسهل فهمها وتترك الأثر المنشود منها. نريد أن نرى معلومات محدثة وسهل الوصول إليها حول فرص المشاركة المقدمة بصورة أوسع، بما فيها بناية البرلمان ومكاتب الدوائر.

34. توافق اللجنة بصورة عامة على توصيات الهيئة الواردة تحت هذا المحور. ونحن موافقون على أن نترك هذا الأمر لدائرة المعلومات العامة بالبرلمان، لأخذ التوصية 16 في الحسبان عند إجراء المراجعة التالية للنشرات التي تقدمها.

المحور 4: تحسين عملية التشاور

35. نوافق على فكرة السماح للناس بتسجيل اهتمامها بالاستفادة من فرص المشاركة (وهي فكرة مقترحة في التوصية 6 للبرلمان)، حتى يُخطروا بصورة تلقائية بدلا من أن يضطروا للاطلاع بأنفسهم على الموقع باستمرار.
36. ردا على التوصية 12، ندرك أهمية تقديم آراء مفيدة للذين يشاركون في أي نوع من المشاركة - ليس فقط في هيئات المواطنين. ويجب أن يكون المبدأ أنه إذا دعت اللجنة الأفراد للإسهام في استقصاء، فعليها أن تشرح لهم الطريقة التي ستُخدم بها رأيهم لكي تخرج اللجنة بهذه النتائج. ولكننا لا نرى أنه من الواقعي أن نتوقع من اللجنة تقديم آراء محددة بشأن كل رد على دعوة عامة لتقديم وجهات النظر.

المحور 5: نقل البرلمان إلى حيث يكون الناس

37. نُؤيد من حيث المبدأ فكرة نشر معلومات عن البرلمان في المجتمعات المحلية. وقد اقترحت الهيئة في التوصية 4 عددا من الطرق الممكنة اتباعها، ونوافق على أن هذه وغيرها من الخيارات يجب النظر فيها مع الأخذ في الحسبان تكلفتها وأثرها المحتمل.
38. وبالمثل ندرك في التوصية 11 أهمية قيام أعضاء البرلمان الاسكتلندي بأعمال خارج هوليرود. ونرى ضرورة أن تفكر اللجان بصورة روتينية في عقد اجتماعات خارجية في أي وقت تخطط فيه للقيام باستقصاءات كبرى عن موضوعات يكون محورها ريفي أو إقليمي؛ ولكننا أكثر تشككا من فكرة عقد اجتماعات كاملة للبرلمان خارج أدنبررا.
39. ولسنا مقتنعين بأن هناك ما يدعو للعودة للأيام الأصلية لجلسات البرلمان، ولكننا نريد أن نرى طرقا مرنة ومجدية من حيث التكلفة للخروج بنشاط البرلمان إلى المجتمعات المحلية. كما نفهم نقطة توفير دعم أكبر للأشخاص للحضور إلى هوليرود لأغراض المشاركة.

المحور 6: التعليم

40. نشارك الهيئة في رؤيتها أن كل الأطفال والشباب يجب أن يكونوا قد تعلموا كيفية المشاركة مع البرلمان والحكومة الاسكتلندية، عند بلوغهم سن التصويت، وأن يكونوا قد اكتسبوا فهما في كيفية عمل هاتين المؤسستين. في هذا السياق، فإننا نقترح عمل مراجعة لتعليم المواطن في إطار منهج المدارس الحالي.
41. كخطوة أولى، فإننا نرى أن البرلمان يمكن أن يكلف بعمل بحث عن النهج المختلفة لتعليم المواطن، ومدى فعاليتها في زيادة المشاركة السياسية، وذلك بالاستفادة من تجارب البلدان الأخرى. وعلى لجنة التعليم والأطفال والشباب أن تقرر إذا كانت ستستعمل ذلك البحث باعتباره أساسا لأي استقصاء ستقوم به.

المحور 7: ترسيخ الثقة في البرلمان

42. لسنا مقتنعين بأن قواعد السلوك لأعضاء البرلمان الاسكتلندي موضوع ملائم لكي تنتظر فيه هيئة أهلية (كما اقترح في التوصية 10 للهيئة)، ولكننا ندرك الفائدة الممكنة من إشراك الجمهور في النظر في القضية الأعم لسلوك وتصرفات أعضاء البرلمان الاسكتلندي كطريقة لإعادة بناء الثقة. وعلى لجنة المعايير والإجراءات والتعيينات العامة أن تنتظر فيما إذا كان يجب دراسة هذا الأمر بشكل أوسع.
43. نقر بالشعور بالإحباط الذي يتضح من التوصية 13 للهيئة، في ضوء تجربة عدم رد الوزراء على أسئلة بشكل مباشر أو رفضهم الرد عليها. وندرك المعارضات المختلفة بما فيها خطر تسييس دور رئيس البرلمان وتقليل أهمية المحاسبة. ولكننا ندرك أيضا أن مسائل الاحترام واللباقة موضوعة على المحك، وأن الممارسات الحالية يمكن أن تساعد في زيادة تهكم الجمهور على السياسة والنيل من سمعة البرلمان. ونشجع لجنة المعايير والإجراءات والتعيينات العامة على النظر في طرق يمكن من خلالها منح رئيس البرلمان السلطة للتقرير بأنه لم يتم الرد على سؤال بصورة مرضية، دون وضع توقعات غير معقولة بعدد المرات أو الظروف التي يجب استخدام فيها تلك السلطة.

44. ولا يمكننا تأييد التوصية 14 للهيئة لتحديد وقت ل طرح الأسئلة، وهو جزء من الأعمال البرلمانية الرسمية، حيث إننا نرى أنها تشكل صعوبات كثيرة من حيث التطبيق العملي ومن حيث المبدأ على حد سواء. ومع ذلك فإننا مستعدون لدراسة الفكرة إذا كان هناك تأييد على مستوى الأحزاب للقيام بذلك. كما نرى أن هناك طرقاً أقل رسمية للتعامل مع هذا الأمر في المستقبل.

عمل المتابعة

45. في هذا التقرير، حددنا العمل التي ينهض به البرلمان لإعداد وتحسين الطريقة التي يجري بها إشراك الجمهور. وننوي متابعة هذا العمل والتبليغ بشأنه مجدداً قبل نهاية الجلسة.

مصطلحات رئيسية

- **مجالس المواطنين أو هيئات المواطنين** - مجموعات أكبر أو أصغر من الأشخاص، يقع عليها الاختيار لكي تمثل بصورة عامة القطاع الأكبر من السكان الذين يُدعون للنظر في إطار جماعي في موضوع والوصول إلى توصيات
- **الديمقراطية التشاورية** - الأساليب (بما فيها مجالس المواطنين وهيئاتهم) التي تتيح للمشاركين الإسهام في صنع السياسات بمناقشة موضوع بطريقة منظمة ومنفتحة ومستنيرة تشجع على الوصول إلى توافق في الآراء
- **مشاركة الجمهور (أو المواطنين)** - أي طريقة يمكن بها أن يقوم أفراد المجتمع بدور فاعل في عمل البرلمان.
- **الديمقراطية التشاركية** - فكرة أن مشاركة الجمهور يجب أن تكون جزءاً روتينياً من الطريقة التي ينظر بها البرلمان في القضايا، ويصل بها إلى قرارات (كبدل للديمقراطية التمثيلية الخالصة)
- **التدقيق ما بعد التشريع** - التدقيق في جزء من التشريع (مثال: قانون يصدره البرلمان الاسكتلندي) بعد دخوله حيز النفاذ لمدة زمنية، للنظر في مدى فعاليته.
- **الديمقراطية التمثيلية** - النموذج التقليدي الذي يتشاور في إطاره الأعضاء المنتخبون (مثل أعضاء البرلمان الاسكتلندي) ويتخذون قرارات باعتبارهم ممثلي الجمهور، مع مشاركة شخصية قليلة مباشرة أو غير مباشرة من الجمهور (بخلاف في وقت الانتخابات).